

الباب الأول
الصيغة العربية بين المبنى والمعنى
عند ابن هانيء

تمهيد

الصرف - كما عرفه ابن الحاجب في الاصطلاح: « هو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب »⁽¹⁾.

وإذا كان الصرف - كما يتضح من خلال التعريف السابق - يُعنى ببنية الكلمة المفردة بعيدة عن التركيب، فإن هذا لا يعني عدم أهمية دراسة بنية الكلمة الصرفية في التحليل اللغوي لنص ما؛ « إذ إن دراسة الجانب الصرفي في دراسة الأسلوب يكشف عن الإمكانيات التي تحملها الصيغ في استعمالات الأدباء، ومبلغ توافقها مع ما يقرره علم الصرف »⁽²⁾.

وانطلاقاً من ذلك فقد عُنيت في هذا الباب بدراسة بنية الكلمة اسماً كانت أو فعلاً في شعر ابن هانيء دراسة صرفية، يمكن الوقوف من خلالها على كيفية توظيف ابن هانيء للبنية الصرفية المختلفة في تحمل المعاني المختلفة، حيث إن التغير في مبنى الكلمة يتبعه تغير في معنى الكلمة، وإن أي زيادة لا بد أن يتبعها زيادة في المعنى.

ولا شك أن تلك الدراسة الصرفية لا يمكن أن تتم بمعزل عن السياق الذي ترد فيه القصيدة، لأن البنية الصرفية الواحدة قد تحتل أكثر من معنى، فلا بد حينئذ في ضوء سياق القصيدة من تحديد معنى واحد يتلاءم مع وضع الكلمة في التركيب.

ومن ثم أوليت السياق عناية كبيرة، فلم أقم بتحديد المعنى الذي تحمله البنية الصرفية إلا في ضوء السياق الذي ترد فيه.

وقد استعنت في تلك الدراسة بما قدمه الصرفيون من دراسات قيمة حول تصريف الأسماء والأفعال، وما قدموه من معان مختلفة للأبنية.

وقد جاء هذا الباب مكوناً من فصلين:

الفصل الأول: البنية الصرفية للفعل وعلاقتها بالمعنى عند ابن هانيء.

الفصل الثاني: البنية الصرفية للاسم وعلاقتها بالمعنى عند ابن هانيء.

⁽¹⁾ شرح شافية ابن الحاجب للرضي 1 / 1 .

⁽²⁾ الأسلوب والنحو د/ محمد عبد الله جبر ص 7 .

الفصل الأول
البنية الصرفية للفعل
وعلاقتها بالمعنى عند ابن هانيء

مدخل

عرف سيبويه الفعل بقوله: « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع فأما بناء ماضى، ف (ذهب، وسمع، ومكث، وحمد)، وأما بناء مالم يقع فإنه قولك آمراً (اذهب، واقتل، واضرب)، ومخبراً (يقتل، ويذهب، ويضرب، ويقتل) (1).

وفي هذا الفصل سوف أتناول - بمشيئة الله تعالى - ما يختص بتصريف الفعل في ديوان ابن هانيء: كأوزان الفعل المجرد، والمزيد، وكيفية صوغ المضارع، ومعاني الأبنية، وحذف إحدى التاءين من الفعل المضارع، وتوكيد المضارع بإحدى النونين.

ولم يكن الهدف من ذلك هو حصر جميع صيغ الأفعال الواردة في الديوان؛ وإنما الهدف هو دراسة بعض هذه الصيغ الفعلية التي تحتاج لتحليل صرفي حتى يتضح معناها.

ومن ثم يتسنى لنا الوقوف على كيفية توظيف ابن هانيء للأبنية الصرفية المختلفة للفعل وتصاريدها المختلفة في أداء المعنى المراد، وملاحظة ما لأبنية الفعل المجردة من معان مختلفة تستعمل في السياقات المختلفة، وما للزيادة في بنية الفعل في تغير في المعنى الذي تحمله الصيغة، كدلالة (تفاعل) مثلاً على المشاركة، ودلالة (استفعل) على الطلب، والمادة الأصلية للفعلين واحدة، وهي (فَعَلَ).

وقد يكون للصيغة الفعلية أكثر من معنى، ك (استفعل)، حيث تأتي للطلب نحو: (استعان واستغفر)، والتحول نحو: (استحجر الحجر)، والاتخاذ نحو: (استعبد عبداً)، وإلقاء الشيء بمعنى ما صيغ منه نحو: (استعظمه)، أي وجده عظيماً، ومطاوعة (أَفْعَلَ) نحو (أكانه فاستكان)، وموافقة (أَفْعَلَ) نحو: (استحصد الزرع وأحصد)، وموافقة (تَفَعَّلَ) نحو: (استكبر وتكبر)، وموافقة المجرد نحو: (استغنى وغنى)، والإغناء عن المجرد نحو: (استأثر واستحيا واستنكف)، والإغناء عن (فَعَلَ) نحو: (استرجع) - إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، فلم يجيء على (فَعَلَ) كما جاء (أَمَّن) - إذا قال: آمين، و (سَبَّحَ) - إذا قال: سبحان الله (2).

وحينئذ لا بد من مراعاة السياق الذي وردت فيه الصيغة لتحديد المعنى الذي يتلاءم مع مراد الشاعر.

(1) الكتاب 1/ 12 .

(2) انظر: شرح التسهيل 3/ 457 ، 458 .

وسوف يلاحظ من خلال التحليل الصرفي لأبنية الفعل في شعر ابن هانيء أهمية تحديد الباب الصرفي الذي ينتمي إليه الفعل في الوصول إلى معناه، ومثال ذلك الفعل (سَحَّ)، فلو قيل: (سَحَّتْ الشاة) بمعنى (سمنت) فهو من باب (سَحَّ يَسْحُ)، وإذا قيل: (سَحَّ المطر) بمعنى: انصب، فهو من باب (سَحَّ - يَسْحُ) .

ويستخدم ابن هانيء الفعل المضارع كثيرا مؤكدا بالنون، وسوف أبين وظيفة هذه النون، والسياقات المختلفة التي احتاج فيها ابن هانيء إلى تأكيد المضارع بهذه النون.

وقد جاء هذا الفصل مكونا من المباحث التالية:

المبحث الأول: أوزان الفعل المجرد.

المبحث الثاني: أوزان الفعل المزيد، ودلالاتها.

المبحث الثالث- صوغ المضارع.

المبحث الرابع: توكيد الفعل المضارع بإحدى النونين.

المبحث الأول

أوزان الفعل المجرد

ينقسم الفعل إلى مجرد ومزید.

والمجرد - وهو ما خلا من الزوائد - له بناءان: ثلاثي ورباعي.

والرباعي يأتي على وزن (فَعَّلَ) . وقياس مضارعه ان يأتي بضم أوله، وكسر ما قبل آخره.

وهو يكون لازماً، نحو: (عَزَيْدَ)، ومتعدياً نحو: (دَحْرَجَ)، وقد يصاغ من اسم رباعي لعمل بمسماه، نحو: (قَزَمَصَ القرموص)، أو لمحاكته، نحو: (عقرب الشيء)، إذا لواه كالعقرب أو لجعله في شيء، نحو: (فلفلت الطعام)، أو لإصابته، نحو: (عرقبه) - إذا أصاب عرقوبه، أو لإصابة به، نحو: (عرجنه)، أي: أصابه بعرجون، أو لإظهاره، نحو: (عسلجت الشجرة)، أي: (أخرجت عساليها)، وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته، نحو: بسملت، وحمدلت⁽¹⁾.

وقد يكون لموافقة الثلاثي المضاعف الذي زيد فيه حرف للتكثير، نحو: (فككبوا) فيها (فدمدم عليهم)⁽²⁾.

ذلك أن الثلاثي المضاعف مثل (كَبَّ) - وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد - قد يزداد عليه حرف للتكثير، فيقال: ((كَبَّبه))، وهذا هو الأصل، ولك أن تبدل المزيد حرفاً مماثلاً للفاء، فنقول: (كَبَّكَبَه)، وقد سمع عن العرب الوجهان في أفعال كثيرة، فيدل على أنه مقيس⁽³⁾.

ومما ورد في الديوان من ذلك: [الطويل]

وَكَمَكَمْتُ عَنْهُمْ مَنْ يَجُورُ وَيَعْتَدِي
وَأَمُنْتُ مِنْهُمْ مَنْ يَخَافُ وَيَجْزَعُ⁽⁴⁾

ف (كَمَكَمَ) مضاعف رباعي يوافق (كَفَفَ) مضاعف الثلاثي.

وهذا هو رأي الكوفيين، وعليه يكون الفعل مزيداً، وحرف الزيادة فيه، وهو الكاف بدل من تضعيف العين في (كفف) .

⁽¹⁾ انظر: شرح التسهيل 3/ 448 ، 449 .

⁽²⁾ شرح الشيخ بحرق اليميني على لامية الأفعال ص 20 .

⁽³⁾ حاشية الشيخ احمد الرفاعي على شرح بحرق اليميني على لامية الأفعال ص 20 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 199 ، يخاطب الشاعر هنا القائد جوهر، والضمير في (عنهم) يعود على أهل مصر .

أما البصريون غير الزجاجي فإنهم يرون أن ذلك البناء حروفه كلها أصلية، لأنه يختلف عن بناء الثلاثي المضاعف.

أما الزجاج فيرى أن الصالح للسقوط زائد⁽¹⁾.

وعلى كل الآراء السابقة لا يختلف وزن الفعل، وهو (فَعَّلَ)، لأنه حتى لو كان زائدا فهو ناتج عن تكرار أصل، ومن ثم يقابل بما يقابل به الأصل.

ومن ذلك أيضا قول ابن هانيء: [الطويل]

فلَمَّا اطلَحَمَ الأمرُ أخَفَّتْ زَأْرَهُ فَمَجَمَجَ تعريضا وَقَدْ كَانَ صَرَحًا⁽²⁾

ف (مَجَمَجَ) مضاعف رباعي، موافق لـ (مَجَجَ).

ومنه أيضا: (بَخَبَخَ) في قول ابن هانيء يمدح المعز: [الطويل]

لَكَ الأرضُ دونَ الوارثينَ وإنَّمَا دَعَوْتَ الورىَ فيها عِفَاةً فَبَخَبَخُوا⁽³⁾

ومنه أيضا: (لَخَلَخَ)، وقد ورد مضارعه في قول ابن هانيء: [الطويل]

بِهَا أَرْجَوَانِي الشَّقِيقِ كَأَنَّهُ خُدُورٌ تُذَمَّى أَوْ تُحَوَّرُ تُلَخَلَخُ⁽⁴⁾

وقد جاء هنا مبنيا للمجهول، وإذا جاء على أصله ضم أوله وكسر ما قبل آخره - كما ذكرت آنفا.

أما الثلاثي فإنه يأتي على ثلاثة أوزان: (فَعَلَ - فَعُلَ - فَعِلَ).

أما (فَعُلَ) فالقياس في مضارعه أن يأتي على وزن (يَفْعُلُ)، وقد ذكر الصرفيون أن هذا الوزن يغلب على «أفعال الطبائع ونحوها، كحَسُنَ، وَقُبِحَ، وَكَبُرَ، وَصَغُرَ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ لازماً»⁽⁵⁾.

ومما جاء في الديوان على (فَعُلَ - يَفْعُلُ) دالا على فعل الطبائع: (كَرَمَ)، و(لَوَمَ)

⁽¹⁾ شرح الأشموني 4/ 255 ، 256 .

⁽²⁾ الديوان ص 78 ، اطلحَمَ: أظلم، أخفت: خفض وأخفى، مَجَمَجَ في حديثه: لم يبينه، ويقصد بالأمر هنا: الحرب بين القائد جوهر، وأعدائه ممن كانوا يحتلون مصر، والضمير في (زأره) يعود على العدو.

⁽³⁾ الديوان ص 83 ، العفاة: طلاب المعروف، وبخبخوا: قالوا: بخ بخ، وهي اسم فعل للتعظيم، والتعجب، والمدح، وأراد هنا السرور والاستيثار.

⁽⁴⁾ الديوان ص 83 ، تُلَخَلَخُ: تُطَيَّب بالطيب، والضمير في (بها) يعود على الأرض التي تضم جيش المعز.

⁽⁵⁾ المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني ص 48 .

كما في قول ابن هانيء في مدح جعفر بن علي: [المتقارب]

كَرُمْتَ فَكُنْتَ شَجَىً لِلْكَرَامِ فَلَمْ تَتْرِكِ الْقَطَرَ حَتَّى لَوْمْ⁽¹⁾

والقياس في مضارع (فَعَلَ) أن يأتي على وزن (يَفْعَلْ)، وهو « يكثر فيه العلل والأحزان والأضداد ، كَسَقَمَ ، وَمَرَضَ ، وَحَزِنَ ، وَفَرِحَ ، وَتَجِيءُ الْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحَلَى كُلُّهَا عَلَيْهِ »⁽²⁾.

والقياس في مضارع (فَعَلَ) أن يأتي على وزن (يَفْعَلْ) إذا كانت فاؤه واوا، أو إذا كانت عينه أو لامه ياء، أو إذا كان مضاعفا لازما.

ومن أمثلة ذلك قول ابن هانيء في مدح المعز: [الكامل]

وَحَطَبْتُ قَبْلَ الْقَوْمِ حُطْبَةً فَيَصِلُ أَتَيْتُ عَلَيْكَ فَوَعْدُ رَبِّكَ قَدْ وَفَى⁽³⁾

فالفعل (وَفَى) الوارد في البيت فاؤه واو، ومن ثم فقياس مضارعه أن يأتي على (يَفِي) - بكسر العين.

ومن ذلك قوله مخاطبا يحيى بن علي: [الكامل]

لَهْفِي عَلَيْكَ أَمَا تَرَوْهُ عَلَى الْعُلَى أَمْ بَيْنَ جَانِحَتَيْكَ قَلْبُ حديدٍ⁽⁴⁾

فالفعل (رَقَّ) ثلاثي مضاعف لازم، لذا جاء مضارعه في البيت بكسر العين: (تَرَقُّ)، وهذا هو القياس.

وقد ورد في الديوان مجيء مضارع (فَعَلَ) المضاعف اللازم بضم عينه على غير قياس، وذلك في قوله يصف كرم ومجد المعز: [الكامل]

كِرْمٌ يَسُخُّ عَلَى الْغَمَامِ وَفَوْقَهُ مَجْدٌ يُنِيفُ عَلَى الْكَوَاكِبِ مِنْ عِلٍّ⁽⁵⁾

وقوله: [الطويل]

⁽¹⁾ الديوان ص 329 .

⁽²⁾ المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني ص 48 .

⁽³⁾ الديوان ص 206 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 110 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 285 .

سَقَّتْهُ فَمَجَّتْ صَائِكَ الْمِسْلِكِ خُفْلًا تَسْجُ وَأَذَرَتْ لَوْلُو النِّظْمِ نُضْحًا⁽¹⁾

فالفعل (سَجَّ) ثلاثي مضاعف ورد في اللغة لازما ومتعديا.

أما اللازم فقد ورد مضارعه بكسر العين (يَسْجُ)، وهذا هو القياس فيه، كما ورد أيضا بضم العين (يَسْجُ)، وهذا على غير قياس، ويختلف معنى (يَسْجُ) -بالكسر- عن معنى (يَسْجُ) -بالضم-.

فالأول بمعنى سَمِنَ، يقال: (سَحَّتْ الشاة والبقرة تَسْجُ سحا وسحوحا إذا سَمِنَتْ غاية السَمَنِ ... وقال اللحياني: (سَحَّتْ تَسْجُ) - بضم السين)⁽²⁾.

والثاني بمعنى سال واشتد انصبابه، يقال: ((سَحَّ الدمع والمطرُ والماءُ يَسْجُ سَحًا وسُحوحًا، أي: سال من فوق واشتد انصبابه))⁽³⁾، وهذا هو معنى الفعل (يَسْجُ) الوارد في بيت ابن هانيء السابق، أي: كرم يسيل على الغمام.

أما المتعدي فيرد على (يَسْجُ) - بضم العين، وهذا هو القياس فيه، يقال: ((سَحَّ الماءُ وغيره يَسْجُ سحا): صبه صبا متتابعًا كثيرًا))⁽⁴⁾.

ومما ورد أيضا بضم العين على غير قياس الفعل (حَبَّ - يَحْبُّ) بمعنى عدا، وسار سريعا، كما في قول ابن هانيء يصف جيش المعز: [الكامل]

جَيْشٌ نَحْبُ سَفِينُهُ وَجِيادُهُ قَنْضِيقُ طَامِيَةٍ وَفُفٌّ مَجْهَلُ⁽⁵⁾

أما (حَبَّ البحرُ) بمعنى (هاج) فمضارعه يأتي على (يَحْبُّ) على القياس⁽⁶⁾.

وهكذا فإن تحديد الباب الصرفي الذي ينتمي إليه الفعل يساعد في تحديد معناه، وذلك في ضوء السياق الوارد فيه.

والقياس في (فَعَلَ) أن يأتي على وزن (يَفْعُلُ) إذا كان مضاعفا متعديا، أو إذا كانت عينه أو لامه واوا، أو إذا أريد به المفاخرة ما لم يوجد به داع من دواعي الكسر، فإذا لم يدل على

⁽¹⁾ الديوان ص76 ، سَقَّتْهُ: أي: سقت السحاب منعرج اللوى المذكور قبل هذا البيت، وهو ما التوى من الرمل، ومجت: بصقت، الصائك: اللاصق، النَّوْصَح جمع ناضح، من نَضَحَ الماءَ رَشَّهُ.

⁽²⁾ لسان العرب ، مادة (سحج) .

⁽³⁾ لسان العرب ، مادة (سحج) .

⁽⁴⁾ لسان العرب ، مادة (سحج) .

⁽⁵⁾ الديوان ص288 ، الطامية: البحر الزاخر، الْفُفُّ: ما ارتفع من الأرض.

⁽⁶⁾ لسان العرب ، مادة (خبب) .

المفاخرة رد إلى الأصل فيه، فإذا كان أصله الكسر كسر، وإذا كان أصله الفتح فتح.

ومن ذلك قول ابن هانيء: [الكامل]

وكانما سلب القشاعم ريشها مما يشقُّ من العجاج الأكر⁽¹⁾

فالفعل (شَقَّ) ماض ثلاثي مضاعف متعد، لذا جاء مضارعه في البيت بضم العين.

ومنه الفعل (يَسُدُّ) في قوله: [الكامل]

قُلْ للمليك ابن الملوك الصيد قولا يسُدُّ عليه عَرْضَ اليَدِ⁽²⁾

فقد جاء بضم العين؛ وهذا هو القياس؛ لأنه مضارع (سَدَّ) الثلاثي المضاعف المتعدي.

ومنه قول ابن هانيء: [الطويل]

السَّيْعُ العلى والأرض كادت تفخر لولا يظنُّكَ سققها الموار⁽³⁾

فالفعل (فخر) ليس به داع من دواع كسر عينه في المضارع، ولذلك لما أريد بمضارعه الدلالة على المفاخرة ضمت عينه، فقيل: (يَفْخَرُ)، والمعنى: (كادت الأرض تفوق السماء في الفخر).

ولو لم يرد هذا المعنى لصيغ المضارع على أصله، والقياس في (فخر) أن يأتي مضارعه على (يَفْخَرُ)؛ لأن عينه حرف حلق، وهو الخاء، ولم يشتهر بكسر أو بضم.

ويرى الجمهور أن كون عين الفعل الماضي حرف حلق لا يمنع من مجيء مضارعه على (يَفْعُل) - بالضم ، إذا أريد به المفاخرة، وذلك خلافا للكسائي⁽⁴⁾.

وقد جاء في الديوان مضارع الفعل (حج) على (يَحِجُّ) شذوذاً، وذلك في قوله: [الكامل]

تغدو عليها الشمس بازغة فتحجُّ ناسكة وتعتَمِرُ⁽⁵⁾

(1) الديوان ص 162 ، القشاعم جمع (قشعم) ، وهو النسر ، وهو هنا يصف قوة الجيش ، وما يثيره من غبار أثناء الحرب ، يمنع النسور من الطيران ، فكان الجيش قد سلب ريش القشاعم .

(2) الديوان ص 110 ، يقصد بالملك ابن الملوك الصيد: يحيى بن علي .

(3) الديوان ص 151 ، الموار : المتحرك ، والخطاب في (يَظُنُّكَ) للمعز .

(4) شرح الشيخ بحرق اليميني على لامية الأفعال ص 41 .

(5) الديوان ص 168 ، الضمير في (عليها) يعود على (بنية) المذكورة قبل هذا البيت ، والمراد بالبنية: القبر الذي يضم والدته جعفر بن علي .

فالفاعل (حَجَّ) مضاعف متعدي، وقد جاء مضارعه في البيت بكسر العين، وهذا شاذ، والقياس أن يكون بضم العين (يَحُجُّ)؛ لأنه متعدي.

والقياس أن يأتي (فَعَلَ) على وزن (يَفْعَلُ) إذا لم يدل على مفاخرة، وكانت عينه أو لامه حرف حلق، وهي (الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين)، وذلك بشرط ألا يكون مضاعفاً، وألا يشتهر بكسرة، وألا يشتهر بضممة.

ومن ذلك قوله: [الكامل]

وسألتُ ربَّ البيتِ بآبِنِ نبيِّهِ وجعلتُكَ الزُّلْفَى إليه فأزْلَفَا⁽¹⁾

فكل من (سأل) و (جعل) عينه حرف حلق، ومن ثم فالقياس في مضارعه ان يكون بفتح العين، فيقال: (يسأل)، و (يجعل) .

فإذا لم تكن عين الماضي حرف حلق جاز في مضارعه أن يأتي على وزن (يَفْعَلُ)، أو (يَفْعِلُ) ما لم يتعين أحدهما بشهرة.

فما اشتهر بالضم مضارع ما جاء في قوله: [الكامل]

وهربتُ منه إليه في حُرْمَاتِهِ وأدعوه مُبْتَهِلاً وأسألُ مُلْجِفاً وخطبتُ قبل القوم خطبةً فَيَصِلُ أَنتَني عليك فَوَعْدُ رَبِّكَ قَدْ وَقَى⁽²⁾

فكل من الفعل (هَرَبَ)، و (خَطَبَ) ليس عينه حرف حلق، ومثل هذا يجوز في مضارعه الضم والكسر ما لم يشتهر بأحدهما، وهنا اشتهر مضارع (هرب)، و (خطب) بانه مضموم العين، حيث يقال: (يَهْرُبُ)، و (يَخْطُبُ) .

ومما اشتهر بضم عينه أيضا الفعل (يَغْفُلُ) مضارع (غَفَلَ)، كما في قول ابن هانيء:

[الكامل]

ألقاك بالأمل الذي لا ينشي وأراك بالقلب الذي لا يَغْفُلُ⁽³⁾

ومنه أيضا الفعل (جلا - يجلو)، كما في قول ابن هانيء يمدح المعز: [الكامل]

إنَّ التجاربَ لم تَرِدْهُ حِزَامَةً هل زائدٌ في المشرفي الصَّيْقَلُ

⁽¹⁾ الديوان ص 206 ، الزلْفَى: التقرب، والخطاب في (جعلتك) للمعز .

⁽²⁾ الديوان ص 206 ، الضمير في (منه)، و (إليه) يعود على المعز .

⁽³⁾ الديوان ص 287 .

لَكُنْمَا يَجْلُو دَقِيقَ فِرْنِدِهِ

حَتَّى يَبْيِيتَ وَنَارُهُ تَتَأْكُلُ⁽¹⁾

أما الفعل (يبييت) فهو مضارع (بات)، وقد كسرت عينه في المضارع؛ وهذا هو القياس فيه؛ لأنه من ثلاثي يائي العين.

و« (فَعَلَ) لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله ، واتسع التصرف فيه »⁽²⁾.

ومن المعاني التي يأتي لها: « غلبة المقابل ، والنيابة عن (فَعُل) في المضاعف واليائي العين ، واطراد صوغه من أسماء الأعيان لإصابتها، أو إنالتها، أو عمل بها، ، وقد يصاغ لعملها، أو عمل لها، أخذ منها »⁽³⁾، كما يأتي لـ « الجمع والتفريق والإعطاء والمنع والامتناع والإيذاء والغلبة والدفع والتحويل والتحول والاستقرار والسير والستر والتجريد والرمي والإصلاح والتصويت »⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الديوان ص286 ، يمدح هنا المعز، فيقول : إن التجارب لم تزد المعز حزيمة كما أن الصيقل - وهو من يصقل السيوف ويشحذها - لا يزيد شيئاً على السيف، وإنما يزيده حدة.

⁽²⁾ شرح شافية ابن الحاجب للرضي 70 / 1 .

⁽³⁾ شرح التسهيل لابن مالك 3 / 442 .

⁽⁴⁾ شرح التسهيل لابن مالك 3 / 442 .

المبحث الثاني

أوزان الفعل المزيد، ودلالاتها.

الفعل المزيد هو ما كان فيه حرف من حروف الزيادة المجموعة في (سألتمونيها).
وأقصى ما يمكن أن يصل إليه الفعل بعد الزيادة هو ستة أحرف، ومن ثم يزداد على
الرباعي المجرد حرف، وحرفان، ويزاد على الثلاثي، حرف وحرفان وثلاثة.
وكل زيادة لا بد أن تكون لمعنى غالبا، وفيما يلي أذكر الصيغ التي يأتي عليها الفعل
المزيد، ودلالاتها.

أ- أوزان مزيد الثلاثي.

1- أَفْعَلَ.

وهذه الصيغة مزيدة بالهمزة، وتأتي لمعاني التعدية ك (أقامه)، أو الكثرة ك (أضب المكان)،
أو الصيرورة ك (أعاد البعير)، أو التعريض ك (أبعته)، أو السلب ك (أشكته)،
كما تأتي لتدل على مصادفة الشيء على صفة مشتقة من الفعل الثلاثي ك (أحمدته)، كما
تأتي للدلالة على البلوغ نحو (أعشرت الدراهم)، و (أمسينا)، و (أنجدنا)، أو موافقة (فَعَلَ) ك (أحزنه)، أو مطاوعته ك (أقشع السحاب) (1).

وقد جاءت هذه الصيغة في الديوان لإفادة معنى التعدية، كما في قول ابن هانيء مخاطبا
المعز: [الكامل]

أخشاكَ تُنْسِي الشَّمْسَ مَطْلَعُهَا كما أنسى الملائكَ ذِكْرُكَ التَّسْبِيحا
صُوِّرَتْ مِنْ مَلَكُوتِ رَبِّكَ صُورَةً وأمردها علما فكانت الروحا (2)

فالفعل (نَسِيَ) يتعدى لواحد، فإذا دخلت عليه همزة التعدية وقيل: (أنسى) أصبح
متعديا لاثنتين، وقد جاء في الشطر الأول من البيت الأول مضارعه، وهو: (تُنْسِي)، ومفعولاه: (الشمس)، و (مطلعها)، كما جاء في الشطر الثاني (أنسى) وقد تعدى لمفعولين: (الملائك)، و (التسبيح) .

كذلك الفعل (مَدَّ) يتعدى لواحد، فإذا دخلت عليه همزة تعدى لاثنتين كما في البيت

(1) انظر: نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ص 110 ، 111 .

(2) الديوان ص 74 .

الثاني، حيث تعدى إلى مفعولين: الضمير (ها)، و (علما).

كما وردت صيغة (أَفْعَلْ) في الديوان أيضا بمعنى الصيرورة، كما في قوله: [الطويل]

أَنْظَلُمُ أَنْ شَمْنَا بَوَارِقَ لُمَحَا
وضَحْنَ لِسَارِي اللَّيْلِ مِنْ جَنْبِ تَوْضَحَا⁽¹⁾

فمعنى (أَنْظَلُمُ): أنصير في حالة ظلام؟

وقوله: [البسيط]

يُحْرِمُنْ فِي الرِّبْطِ مِنْ مَثْنَى وَوَاحِدَةٍ
وَلَيْسَ يَحْرِمُنْ إِلَّا فِي الْمَوَاعِيدِ⁽²⁾

فالفعل (يُحْرِمُنْ) في الشطر الأول مضارع (أَحْرَمَ)، والمعنى: صرن في حال إحرام.

أما (يَحْرِمَنَّ) في الشطر الثاني فهو مضارع (حَرَمَ)، بمعنى: منع.

وقوله: [الطويل]

إِذَا خُلَّةٌ بَانَتْ لَهَوْنَا بِذِكْرِهَا
وَإِنْ أَقْفَرْتُ دَارٌ كَفَنَتْهَا الْمَعَالِمُ⁽³⁾

ف (أَقْفَرْتُ) بمعنى: صارت إلى قفر، أي: أرض خلاء.

ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

وَدَنَتْ إِلَيْهِ الشَّمْسُ حَتَّى زُوْحِمَتْ
وَاخْضَرَّ مِنْهُ الْأَفْقُ حَتَّى أَغْشَبَا⁽⁴⁾

أي: صار ذا عشب.

ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

يُذْنِي الصَّبَاحُ بِخَطْوِهِ فَعَلَامَ لَا
يُذْنِي الْخَلِيطَ وَقَدْ أَجَدَّ نَزُوحَا⁽⁵⁾

ف (أجد) هنا بمعنى: (صار ذا جد واجتهاد)، جاء في المعجم الوسيط: ((جَدَّ في

⁽¹⁾ الديوان ص 75 ، توضيح: مكان.

⁽²⁾ الديوان ص 89 ، الرِّبْط جمع ربطة، وهو كل ثوب رقيق لين يشبه الملحفة، يُحْرِمُنْ: يدخلن في الإحرام، يَحْرِمُنْ:

يمنعن، والمعنى: تحرم الفتيات العشاق أنفسهن، أي: لا يفين بمواعيدهن، ف (العشاق) مفعول به أول لـ (

تحريم)، و (أنفسهن) مفعول به ثان.

⁽³⁾ الديوان ص 337 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 46 ، الضمير في (إليه) يعود على جعفر بن علي.

⁽⁵⁾ الديوان ص 70 ، فاعل (يذني) ضمير مستتر يعود على البرق، المذكور قبل هذا البيت، والخليط: المخالط،

والصاحب، وأجدَّ نزوحا: جد في سيره باعدا.

الأمر: اجتهد....وأَجِدْ فلان: صار ذا جِدٍّ واجتهاد (1).

كما وردت بمعنى البلوغ، وذلك في قوله: [البسيط]

لو أَصَحروا في فضاءٍ مِنْ صُدُورِهِمْ سَدُّوا عَلَيْكَ فُرُوجَ الْبَيْدِ بِالْبَيْدِ (2)

فالمعنى: لو بلغوا الصحراء.

2- فَعَلَّ.

وتأتي لمعاني: التعدية مثل (أَدَّبَ)، والتكثير مثل (غَلَّقَتْ)، والسلب مثل (قَرَّذَتْه)، والتوجه مثل: (شَرَّفَتْ - غَرَّيْتُ)، والاختصار مثل: (أَمَّنْتُ)، والنسبة مثل (عَدَلْتُهُ - فَسَّقْتُهُ).

وقد ورد في الديوان للتعدية كما في قوله: [الطويل]

تَحْمَلُ سَارِيهَا إِلَيْنَا تَحِيَةً فَهِيَ تَذْكَارًا وَوَجِدًا مُبَرِّحًا (3)

فالفعل (هاج) لازم، فإذا ضعفت عينه كما في البيت صار متعديا لواحد، حيث نصب (تذكارا) مفعولا به.

وقوله مخاطبا المعز: [البسيط]

لو خَلَدَ الدَّهْرُ ذَا عِزٍّ لِعِزَّتِهِ كُنْتُ الْأَحَقُّ بِتَعْمِيرٍ وَتَخْلِيدٍ (4)

فالفعل (خَلَدَ) لازم، وقد صار في البيت بالتضعيف متعديا، فنصب (ذا عز) مفعولا به.

وقوله: [الطويل]

ولما تهادى نَكَبَ الْبَيْدَ مَعْرُضًا وَأَتَأَقَّ سَجَلًا لِلرِّيَاضِ فَطَفَحًا (5)

فالفعل (نَكَبَ) يتعدى بـ (عن)، وقد صار بالتضعيف متعديا بنفسه، والمعنى عدل عن

(1) المعجم الوسيط 1/ 109 .

(2) الديوان ص 95 ، الضمير في (أَصَحروا) يعود على معشر المعز.

(3) الديوان ص 75 ، الضمير في (سَارِيهَا) يعود على السحائب، أي: تحملت السحائب تحية من أحباب الشاعر، مبرِّح: شديد.

(4) الديوان ص 95 .

(5) الديوان ص 75 ، نكب البيد: عدل عنها معرضا، وهو السحاب، أتأق: ملأ، السَّجَل: الدلو العظيمة، طفح الوعاء: ملأه حتى فاض منه الماء.

الطريق، قال الجوهري: ((وَتَكَبُّهُ تَتَكَبَّبُ، أي عدل عنه واعتزله))⁽¹⁾.

كما جاءت أيضا للتكثير والمبالغة في الشيء كما في قوله: [الكامل]

هل كان صَمَخَ بالبعير الرِّيحَا
مُزْنٌ يَهْزُ البرقُ فيه صفيحا⁽²⁾

قال ابن ابن سيده: ((ضمخه بالطيب يَضْمُخُهُ ضمخا، وضمخه: لطحه))⁽³⁾.

فكل من الثلاثي، والمضعف متعدد، لكنه أثر التعبير بالمضعف للدلالة على تكثير التلطيخ بالطيب.

وقوله: [الطويل]

أنظلم أن شمنا بوارقَ لَمَحَا
بعينك أن باتت تُحَرِّقُ كورها
وضحن لساري الليل من جنب توضحا
محجلة غرا من المزن دلحا⁽⁴⁾

فالفعل (تُحَرِّقُ) ورد بتضعيف العين للدلالة على تكثير الحرق.

وقوله: [الكامل]

أما الوفودُ بِكُلِّ مُطْلَعٍ فَقَدْ
سُـرِّحَتْ عُقُلُ مطيهم تسريحا⁽⁵⁾
فتضعيف العين يدل على كثرة التسريح، أي: إخراج الإبل في الغداة إلى المرعى.

كما وردت هذه الصيغة للدلالة على التوجه، نحو قوله: [الكامل]

حجَّت بنا حَرَمَ الإمام نجائب
ترمي إليه بنا السُّهوبَ الفِجَا⁽⁶⁾

فصيغة (حجَّت) هنا تدل على التوجه نحو حج حرم الإمام.

كما جاءت للدلالة على النسبة، وذلك في قوله: [الكامل]

والله لولا أن يُسَمِّهَنِي الهوى
ويَقُولُ بَعْضُ القائلين تَصَابِي

⁽¹⁾ الصحاح للجوهري، مادة (نكب) .

⁽²⁾ الديوان ص 69 ، ضَمَخَ: لَطَخَ.

⁽³⁾ المحكم والمحيط الأعظم مادة (ضمخ) .

⁽⁴⁾ الديوان ص 75 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 70 ، العُقْل جمع (عَقال) ، وهو حبل يربط به البعير في وسط ذراعه.

⁽⁶⁾ الديوان ص 70 ، السُّهوب جمع سهب: الفلاة البعيدة، الفيح : الواسعة، جمع أفيح وفيحاء.

لَكَسَرْتُ دُمْلُجَهَا بِضِيقِ عَنَاقِهَا
وَرَشَفْتُ مِنْ فِيْهَا الْبَرُودَ رُضَابًا⁽¹⁾
فالمعنى: (ينسبني الهوى إلى السفاهة).

3- تَفَعَّلَ.

ويرد للمعاني الآتية: مطاوعة (فَعَّلَ) نحو: (أدبت الصبي فتأدب)، والتكلف نحو: (تحكَّم)، والتجنب نحو: (تَأْتَمَّ)، والصيرورة نحو: (تَأَيَّمَت)، والاتخاذ نحو: (تَوَسَّدَ)، والتلبس بأصله نحو: (تَقَمَّصَت)، ومواصلة العمل في مهلة نحو: (تَجَرَّعَ)، وموافقة (اسْتَقْعَلَ) نحو: (تَكَبَّرَ)، وموافقة المجرد نحو: (تعدها)، وموافقة (فَعَّلَ) نحو: (تولى).
وقد جاء في الديوان للدلالة على العمل المتكرر في مهلة، كما في قوله يمدح المعز:
[الكامل]

شَهِدْتُ بِمَفْخَرِكَ السَّمَاوَاتِ الْعُلَى
وَتَنَزَّلَ الْقُرْآنُ فِيكَ مَدِيحًا⁽²⁾
فاستخدم الشاعر هنا صيغة (تَنَزَّلَ) للدلالة على نزول القرآن على فترات، وليس دفعة واحدة.

ومن ذلك قوله في مدح القائد جوهر: [الطويل]

تَحَمَّلَتْ أَعْبَاءَ الْخِلَافَةِ كُلِّهَا
وغيَّرَكَ فِي أَيَّامِ دُنْيَاهُ يَزْنَغُ⁽³⁾
ف (تحمل) هنا تدل على مواصلة حمل أعباء الخلافة، وأن ذلك أمر يتكرر في مهلة.
ومن ذلك: [الطويل]

تَحَمَّلَ سَارِيهَا إِلَيْنَا تَحِيَّةً
فَهَيَّجَ تَذْكَارًا وَوَجَدًا مُبَرِّحًا⁽⁴⁾
ف (تَحَمَّلَ) تدل على تكرار حمل السحاب للتحية.
وقد جاء أيضا هذا الوزن للدلالة على الصيرورة، كما في قوله: [الطويل]
وما إن خبا حتى حسبت من الدجي
على الأفق زنجيا تكشف يَلْمُقُهُ⁽⁵⁾

⁽¹⁾ الديوان ص 49 ، الدمليج: حلي يلبس في المعصم، رشفت: مصصت، البرود: البارد، الرضاب: الريق.

⁽²⁾ الديوان ص 74 .

⁽³⁾ الديوان ص 199 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 75 .

⁽⁵⁾ الديوان ص 222 ، خَبَا: غاب ، يَلْمُقُ: الدرغ، أي: ما إن غاب ضوء البرق، حتى بدا لي الليل وكأنه زنجي.

أي: ما إن خبا ضوء البرق حتى حسبت الدجى زنجيا صار درعه مكشوفاً.

و (تفعل) التي تفيد المعنى السابق هي المطاوعة ل (فعل) الدالة على التكثير، ف (تَنَزَّل) مطاوع (نَزَلَ)، و (تَحْمَل) مطاوع (حَمَلَ) ⁽¹⁾.

4- فاعل .

تأتي هذه الصيغة للمعاني الآتية⁽²⁾: تقاسم الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، مثل: (ضارب زيد عمراً)، وموافقة (أفعل) مثل: (تابعت الصوم وأوليت)، أي: أوليت بعضه بعضاً، وأتبعته، وموافقة المجرد مثل: (جاوزت الشيء) بمعنى: جزته، والإغناء عنهما، فمثال ما أغنى عن المجرد: (قاسى)، و (بالى به)، و (بارك الله فيه)، ومثال ما أغنى عن (أفعل): (واريت الشيء) بمعنى (أخفيت)، و (راعيته) بمعنى أريته غير ما أقصده.

وقد جاءت هذه الصيغة في الديوان للدلالة على تقاسم الفاعلية والمفعولية لفظاً، وتشاركهما فيهما معنى، كما في قوله: [البسيط]

قَدْ حَاكَمْتُهُ مَلُوكُ الرُّومِ فِي لَجِبٍ وَكَانَ لِلَّهِ حُكْمٌ غَيْرُ مُرْدُودٍ⁽³⁾

فقد وقع هنا الروم فاعلاً، وضمير الغائب العائد على المعز مفعولاً به، وهذا هو معنى تقاسمهما الفاعلية والمفعولية لفظاً، وفي نفس الوقت اشتراكا فيهما في المعنى، حيث إن كلا منهما فاعلاً ومفعولاً به في المعنى.

ومن ذلك: [الطويل]

سَيَعْلَمُ مَنْ نَاوَأَكَ كَيْفَ مَصِيرُهُ وَيُبْصِرُ مَنْ قَارَعَتْهُ كَيْفَ يُقْرَعُ⁽⁴⁾

فقد احتل الضمير المستتر في (ناوأك) العائد على (من) وظيفة الفاعلية، كما احتل الضمير (ك) في (ناوأك) أيضاً وظيفة المفعولية، وقد اشتراكا فيهما في المعنى.

كذلك الفعل (قارعته) في الشطر الثاني، دل على تقاسم الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما في المعنى.

نستنتج مما سبق أن أحد المذكورين بعد (فاعل) يكون فاعلاً صريحاً، والآخر مفعولاً

⁽¹⁾ انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي 105 / 1 .

⁽²⁾ انظر: شرح التسهيل 3 / 453 ، 454 ، وشرح الشيخ بحرق اليميني على لامية الأفعال لابن مالك ص 51 .

⁽³⁾ الديوان ص 91 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 199 ، ناوأك: مسهل (ناوأك)، أي: عاداك، وقارعته: ضاربته، يُقْرَع: يُغْلَب بالمقارعة.

صريحا.

والفاعل هو المشارك، والمفعول هو المشارك، ويكون العكس ضمنا، أي يكون المشارك هو المشارك، والمشارك هو المشارك.

ويكون المفعول منصوبا لأنه مشارك، ومن ثم يصبح الفعل اللازم بعد تحويله لـ (فاعَل) متعديا، نحو: (كارمته).

فإذا كان الفعل متعديا فإن كان الأصل المأخوذ منه (فاعَل) واقعا على المشارك، لم يزد مفعول آخر، وذلك كما في (ضاربه)، وكما في البيتين السابقين لابن هانيء، حيث إن الضمير في (حاكمته)، و(ناواك)، و(قارعتّه) مفعول للأصل المأخوذة منه الصيغ السابقة، فمفعول أصل الصيغة، ومفعول المشاركة واحد.

وإن كان مفعول أصل الفعل مختلفا عن المشارك، فيتعدى إلى مفعولين، كما في نحو: (نازعت زيدا الحديث)، فمفعول أصل الفعل هو (الحديث)؛ لأنه هو المنزوع، أما (زيدا) فهو المشارك⁽¹⁾.

ومن ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [البسيط]

قوموا بنا فَلَقَدْ رِيَعَتْ خَوَاطِرُنَا
وَجَادِبَتْهُ الْأَعْنَاتُ الْبِرَازِينَ⁽²⁾

فالفعل (جذب) يتعدى لواحد، و لكن لما جيء به على وزن (فاعَل) للدلالة على اشتراك أمرين، ولما كان مفعول (جذب) غير المفعول المشارك، تعدى لمفعولين: الأول: وهو (نا) وهو المشارك، والثاني: (الأعنات) - وهو من وقع عليه الجذب.

ومنه أيضا قوله: [الطويل]

أَغَارُ عَلَيْهِ أَنْ يَجَازِبَهُ الصَّبَا
فُضُولَ بُرُودٍ أَوْ ذُيُولَ غَلَائِلٍ⁽³⁾

فالمجذوب هنا هو (فضول برود)، فانتصب مفعولا به، كما انتصب الضمير في (يجاذبه) العائد على الحمار الوحشي للدلالة على مشاركته، وهو المعنى الذي يستلزمه الفعل (جَادَبَ) الذي جاء على وزن (فاعَل).

⁽¹⁾ انظر: شرح شافية ابن الحاجب 1/ 98 .

⁽²⁾ الديوان ص 377 .

⁽³⁾ الديوان ص 303 ، الغلائل جمع غلالة، وهو شعار يلبس تحت الثوب أو تحت الدرع، والضمير في (عليه) يعود على الحمار الوحشي.

وقد جاء في الديوان **حذف المفعول المشارك**، وذلك في قوله: [الكامل]

نَازَعْتُمْ حَقَّ الْوَصِيِّ وَدَوْنَهُ حَرَمٌ وَحَجْرٌ مَانِعٌ وَحَجُونٌ⁽¹⁾

فالنزع واقع على (حق الوصي)، والمشارك محذوف، والتقدير: (نازعتم - أيها القرشيون - المعزَّ حقَّ الوصي)، بدليل أنه قال بعد ذلك: [الكامل]

ناضلتموه على الخلافة بالتي رُدَّتْ وفِيكم حَادُّهَا الْمَسْتَنُونُ

فضمير الغائب يعود على المعز، وهو هنا مفعول للنضال، ومشارك في نفس الوقت، ومن ثم تعدى (ناضل) لمفعول واحد، على عكس البيت السابق حيث لم يكن المعز هو المنزوع، ولكن المنزوع هو حق الوصي، ومن ثم تعدى (نازع) لمفعولين: أحدهما المشارك، والآخر: من وقع عليه أصل (نازع) .

5- تَفَاعَل.

وهو يكون للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى، كـ (تضاربوا) .

كما يأتي لإظهار ما ليس بحاصل نحو: (تغافل)، كما يأتي لمطاوعة (فاعل)، نحو: (تَبَاعَدَ)⁽²⁾، كما يأتي أيضاً بمعنى (فَعَلَ) .

وقد وردت هذه الصيغة في الديوان بهذا المعنى الأخير، وذلك في قول ابن هانيء: [الطويل]

ولما تَهادَى نَكَّبَ الْبَيْدَ مَعْرُضاً وَأَتَاقَ سَجَلًا لِلرِّيَاضِ فَطَفَّحَا⁽³⁾

فالفعل (تَهَادَى) هنا بمعنى، (هَدَى) .

ولا يعني مجيء صيغة مزيدة بمعنى (فَعَلَ) عدم إفادة هذه الزيادة أي معنى، كلا، فإن الزيادة لا بد أن تفيد معنى، فإذا كانت بمعنى (فَعَلَ)، فإنها لا بد أن تفيد المبالغة⁽⁴⁾ .

كما وردت لتفيد إظهار ما ليس بحاصل، نحو قوله: [الكامل]

وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ يُسَمِّهَنِي الْهَوَى وَيَقُولُ بَعْضُ الْقَائِلِينَ تَصَابِي

(1) الديوان ص 355 ، الوصي: علي بن أبي طالب .

(2) انظر: نزهة الطرف لابن هشام ص 112 .

(3) الديوان ص 75 .

(4) انظر: شرح الرضي على شافية ابن الحاجب 1 / 83 ، 103 .

لَكَسَرْتُ دُمْلَجَهَا بَضِيقِ عَنَاقِهَا

وَرَشَفْتُ مِنْ فِيْهَا الْبَرُودَ رُضَابًا⁽¹⁾

فمعنى (تصابى) : أظهر الصبى ، وهو ليس فيه .

6- افْتَعَلَ .

وتجىء لمطاوعة (أَفْعَلَ) ، نحو : (أنصفته فانْتصف) ، ومطاوعة (فَعَلَ) ، نحو : (غمته فاغتم) ، وللاتخاذ نحو : (اشتويت اللحم) ، أي : اتخذته شواء ، وينبغي ألا يكون أصل (افْتَعَلَ) حينئذ مصدرًا .

كما يجيء لموافقة (تَفَاعَلَ) نحو : (اجتوروا) بمعنى (تجاوزوا) ، كما يجيء لموافقة (تَفَعَّلَ) ، نحو (ابتسم) فهي بمعنى (تبسم) ، كما يجيء أيضًا لموافقة (استفعل) ، مثل : (ارتاح واستراح) ، وموافقة المجرد مثل : (اقتدر) ، فإنه موافق لـ (قَدَرَ) ، و (استمع وسمع) .

كما يجيء للتسبب ، نحو : (اعتمل) ، وعبرسيبويه عن هذا المعنى بالتصرف⁽²⁾ ، ووضحه الرضي ، فقال : « أي : الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل ، بمعنى (كَسَبَ) : أصاب ، ومعنى (اكتسب) : اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها ، فلهذا قال الله تعالى : « لها ما كسبت » - أي : اجتهدت في الخير - أولاً ، فإنه لا يضيع ، « وعليها ما اكتسبت » ، أي : لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه من المعاصي ، وغير سيبويه لا يفرق بين (كسب) ، و (اكتسب) »⁽³⁾ .

وقد جاء هذا الوزن في الديوان لمطاوعة (أَفْعَلَ) ، وذلك في قول ابن هانيء يمدح القائد جوهرًا : [الطويل]

كثِيرُ وجوهِ الحَزْمِ أَرْدَى به العَدَى
وَأَنَحَى به لَيْثَ العَرِينَةِ فَاَنْتَحَى⁽⁴⁾

ومعنى المطاوعة : « أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه ، إما بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصح منه الفعل ، وإما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل ، وإن كان مما لا يصح منه الفعل .

فأما ما يُطَاوَعُ بأن يَفْعَلَ هو فعلاً بنفسه ، فنحو قولك : (أطلقته فانطلق) ، و (صرفته

⁽¹⁾ الديوان ص 49 ، الدمليج : حلي يلبس في المعصم ، رشفتُ : مصصتُ ، البرود : البارد ، الرضاب : الرقيق .

⁽²⁾ انظر : الكتاب 4 / 74 .

⁽³⁾ شرح الرضي على شافية ابن الحاجب 1 / 110 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 77 ، أي أن القائد جوهر كثير وجوه الحزم ، وهذا الحزم أَرْدَى جوهر به الأعداء ، وصرف به ليث العرينة فانصرف .

فانصرف).

فأما ما تبلغ منه مرادك بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، فنحو:
(قطعت الحبل فانقطع) (1).

و (فَعَلَ) يأتي مطاوعه على (انفعل)، أو (افتعل)، بشرط أن يكون (فَعَلَ) دالا على معالجة وتأثير، نحو: (كشفته فانكشف)، (كسرتة فانكسر)، (غمته فاغتم) (2).
وتغني صيغة (افتعل) عن (انفعل) في مطاوع (فَعَلَ) الذي فاؤه لام، أو راء أو واو، أو نون، أو ميم (3).

ومن نماذج ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [البسيط]

ما أَجَزَلَ اللهُ دُخْرِي قَبْلَ رُؤْيِيهِ وَلَا انْتَفَعْتُ بِإِيْمَانٍ وَتَوْحِيدِ(4)

ف (انتفع) هنا على وزن (افتعل)، وهو مطاوع (نَفَعَ)، ومجيئه على (افتعل) أغنى عن مجيئه على وزن (انفعل)؛ لأن فاءه الفعل (نفع) نون.

كما جاء بمعنى الاتخاذ، نحو قوله: [الطويل]

وَلَمْ يَكْتَجِلْ غُمُضًا فَبَاتَ كَأَنَّمَا يَرُوعُ إِلَى الْإِفِّ مِنَ الْمُزْنِ يَعْشَقُهُ(5)

أي: لم يتخذ الغمض كحلا، والمراد بهذا التعبير: لم ينم، ولم يطبق جفنيه.

كما جاء موافقا للمجرد نحو: [الطويل]

وَأَوْرَى بِرِنْدِ الْأَرْقَمِ الصَّلِّ جَعْفَرُ وَلَمْ يُعِيهِ فَتَقَّ مِنَ الْأَرْضِ يَرْتُقُهُ
إِلَى ذَاكَ رَأْيِ الْهَبْرَزِيِّ إِذَا ارْتَأَى وَصِدْقُ ظُنُونِ الْأَلْمَعِيِّ وَمَصْدَقُهُ(6)

ف (ارتأى) هنا موافقة لـ (رأى)، ولكن الزيادة تدل على المبالغة، في النظر والتدبر، وهذا مناسب لمقام مدح الشاعر لجعفر بن علي.

(1) المنصف لابن جني 1/ 71 .

(2) انظر: شرح التسهيل لابن مالك 3/ 456 ، 457 .

(3) شرح شافية ابن الحاجب للرضي 1/ 108 .

(4) الديوان ص 91 ، الضمير في (رؤيته) يعود على المعز .

(5) الديوان ص 222 .

(6) الديوان ص 225 ، الهبرزي: البطل، الألمعي: الذكي المتوقد الذهن، المصدق: الصدق.

7- انفعّل.

المطرّد فيه أن يكون مطاوعا لـ (فَعَلَ) ، بشرط أن يكون دالا على معالجة وتأثير - كما ذكرت آنفا.

ويقل مجيئه مطاوعا لـ (أَفْعَلَ).

كما قد يجيء مشاركا للمجرد، مثل: (انطفأ - طفاً)، وقد يغني عنه، مثل: (انطلق) بمعنى: ذهب، وقد يغني عن (أَفْعَلَ)، مثل: (انحجز) - إذا أتى الحجاز⁽¹⁾.

وقد جاء في الديوان مطاوعا لـ (فَعَلَ) وذلك في قوله مخاطبا جعفر بن علي: [المتقارب]

فَلَمْ تَغْمِدِ السَّيْفَ حَتَّى انْتَنَى وَلَمْ تَصْرِفِ الرُّمَحَ حَتَّى انْحَنَى⁽²⁾

فـ (انتنى) مطاوع (تنى)، و (انحنى) مطاوع (حنى)، يقال: (حنى الشيء) إذا عطفه.

8- استفعّل.

وهذا الوزن يأتي للطلب نحو: (استعان واستغفر)، والتحول نحو: (استحجر الحجر)، والاتخاذ نحو: (استعبد عبداً)، ولإلقاء الشيء بمعنى ما صيغ منه نحو: (استعظمه)، أي وجده عظيماً، ومطاوعة (أَفْعَلَ) نحو (أكانه فاستكان)، وموافقة (أَفْعَلَ) نحو: (استحصد الزرع وأحصد)، وموافقة (نَفَعَلَ) نحو: (استكبر وتكبر)، وموافقة المجرد نحو: (استغنى وغنى)، والإغناء عن المجرد نحو: (استأثر واستحيا واستتكف)، والإغناء عن (فَعَّلَ) نحو: (استرجع) - إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون ، فلم يجيء على (فَعَّلَ) كما جاء (أَمَّن) - إذا قال: آمين، و (سَبَّحَ) - إذا قال: سبحان الله⁽³⁾.

وقد ورد في الديوان للدلالة على الطلب، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

فِي كُلِّ يَوْمٍ لَا تَرَالُ تَحِيَّةٌ كَرَمٌ يَخُبُّ بِهَا رَسُولٌ مُجْتَبَى
هِيَ أَيْقَظَتْ بِالِي وَقَدْ رَقَدَ الْوَرَى وَاسْتَنْهَضَتْ شُكْرِي وَقَدْ عَقِدَ الْحُبَى⁽⁴⁾

⁽¹⁾ انظر: شرح التسهيل لابن مالك 3/ 457 - 459 .

⁽²⁾ الديوان ص 31 .

⁽³⁾ انظر: شرح التسهيل 3/ 457 ، 458 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 46 ، يَخُبُّ: يسرع، مجتبي: مختار، الحُبَى جمع حبة، وَعَقْدُ الحُبَى: هو أن يجمع الرجل بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها؛ ليستند في قعوده، ويقصد بالتحية هنا: التحية التي تأتيه من جعفر بن علي.

فالمعنى: طلبت نهوض شكري، والطلب هنا مجازي؛ لأن فاعل (استنهض) - وهو ضمير غائب يعود على التحية في البيت الذي قبله - لا يطلب في الحقيقة شيئاً.

كما ورد للإغناء عن المجرد كما في (استأثر) في قول ابن هانيء يمدح أبا الفرج الشيباني: [البسيط]

وَاسْتَأْثَرْتُ عَرَبِيَّاتُ الْخِيَامِ بِهِ وَلَمْ يُؤَكِّلْ إِلَى أَيْدِي السَّرَارِيِّ⁽¹⁾

كما ورد بمعنى (تَفَعَّلَ)، وذلك في قول ابن هانيء يمدح المعز: [الكامل]

مَا تَسْتَبِينُ الْأَرْضُ أَنَّكَ بَارِزٌ إِلَّا إِذَا رَأَتْ الْجِبَالَ تَزَلُّزَلُ⁽²⁾
ف (تَسْتَبِينُ) بمعنى (تَتَبَّيَّنَ).

كما ورد بمعنى (أَفْعَلَ)، وذلك في قوله: [الكامل]

لَنْ يَسْتَفِيقَ الرُّومُ مِنْ سَكْرَاتِهِمْ إِنَّ الَّذِي شَرِبُوا رَحِيقُ سَلْسَلِ⁽³⁾
ف (يَسْتَفِيقُ) بمعنى (يُفِيقُ) ماضي (أفاق).

كما ورد لإلغاء الشيء بمعنى ما صيغ منه، كما في قوله: [الكامل]

فَإِذَا سَعَيْتُ إِلَى الْعُلَى لَمْ أَتَّيِدْ وَإِذَا اشْتَرَيْتُ الْحَمْدَ لَمْ أَسْتَرْخِصْ⁽⁴⁾

أي: حين اشتريت الحمد لم أجده رخيصاً، و(إذا) هنا ظرفية خرجت عن إفادتها الاستقبال، وأفادت الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا ﴾⁽⁵⁾.

9- أَفْعَلَ، وَأَفْعَالٌ.

وهما للألوان⁽⁶⁾، وهذا هو الكثير⁽⁷⁾، نحو: ، (أَحْمَرٌ)، و (اِحْمَارٌ) .

والفرق بين الصيغتين أن (أَفْعَلَ) يكون للون ثابت، أما (أَفْعَالٌ) فيكون للون غير

⁽¹⁾ الديوان ص 381 ، الضمير في (به) يعود على أبي الفرج الشيباني.

⁽²⁾ الديوان ص 286 ، ضمير الخطاب في (أنك) للمعز.

⁽³⁾ الديوان ص 287 .

⁽⁴⁾ الديوان ص 180 .

⁽⁵⁾ التوبة: 92 .

⁽⁶⁾ انظر: نزهة الطرف في علم الصرف ص 113 .

⁽⁷⁾ انظر: شرح التسهيل لابن مالك 3 / 460 .

ثابت⁽¹⁾، يقول ابن مالك: « الأكثر أن يقصد عروض المعنى إذا جيء بالألف، ولزومه إذا لم يجأ بها، وقد يكون الأمر بالعكس، فمن قصد اللزوم مع ثبوت الألف قول الله - تعالى - في وصف الجنيتين: (مدهامتان)، ومن قصد العروض مع عدم الألف قولك: (اصْفَرَّ وجهُهُ وَجَلًّا)، و (احْمَرَّ خَجَلًا)، ومنه قوله تعالى في قراءة ابن عامر⁽²⁾: ﴿ تَرَوُّرٌ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتِ الْيَمِينِ ﴾⁽³⁾ (4).

وقد ورد في الديوان دلالة (أَفْعَلٌ) على لون غير ثابت، على الرغم من عدم اشتمالها على الألف، وذلك في (اخْضَرَّ) من قول ابن هانيء: [الكامل]

وَتَلَقَّتِ الرُّكْبَانَ سَمْعِي بِالذِي سَمِعَ الزَّمَانَ أَقْلَهُ فَتَعَجَّبَا
وَدَنَتْ إِلَيْهِ الشَّمْسُ حَتَّى زُوْحِمَتْ وَاخْضَرَّ مِنْهُ الْأَفْقُ حَتَّى أَعْشَبَا⁽⁵⁾

فاخضرار الأفق ليس ثابتاً، وإنما هو عارض بسبب ما سمعه الشاعر من الركبان عن الممدوح، وهو ما تعجب الزمان بسماع أقله⁽⁶⁾.

ويمكن ان يكون الشاعر عبر بتلك الصيغة للدلالة على أن ذلك اللون قد ثبت للأفق مبالغة في وصف أثر ما جاء به الركبان عن الممدوح على الأفق.

ومن ذلك أيضا قوله في وصف جعفر بن علي في الحرب: [من الكامل]

خَالَسْتُهُ نَظْرًا وَكَانَ مُورِدًا فَاحْمَرَّ حَتَّى كَادَ أَنْ يَتَلَهَّبَا⁽⁷⁾

فالاحمرار ليس لونا ثابتا للممدوح، وإنما هو عارض.

وقد يأتي (أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ) للدلالة على عيب نحو: (اعْرَجَّ واعراج)، وقد يأتي لغير لون أو عيب، نحو (ازور) الورد في الآية السابقة في نص ابن مالك، ويوجد حينئذ نفس الفرق السابق بين الصيغتين⁽⁸⁾.

(1) انظر: شرح الشيخ بحرق اليماني على لامية الأفعال، وحاشية الشيخ أحمد الرفاعي عليه ص 55 .

(2) وقراءة الجمهور: (تَرَاوُرٌ)، انظر: حجة القراءات ص 413 .

(3) الكهف: 17 .

(4) شرح التسهيل 3/ 460 .

(5) الديوان ص 46 .

(6) انظر: تبیین المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص 86 .

(7) الديوان ص 45 .

(8) انظر: شرح التسهيل 3/ 460 .

ب- أوزان مزيد الرباعي⁽¹⁾.

1- تَفَعَّلَ.

مثل: تدحرج، ويكون مطاوعا لـ (فَعَّلَ)، نحو: (تَسَلَّسَلَ) في قول ابن هانيء: [الطويل]

بميثاء تُرْوِي المسك بالخمير كُلَّمَا

تَسَلَّسَلَ فِيهَا جَذُولٌ يَتَنَصَّخُ⁽²⁾

2- افْعَلَّلَ.

مثل: (احرنجم)، وهو من الرباعي مثل (انفعَل) من الثلاثي.

3- افْعَلَّ.

نحو: (اقشعر)، (اطمأن)، ومنه (اطلخم) الواردة في قول ابن هانيء: [الطويل]

فَلَمَّا اَاطْلَخَمَ الأَمْرُ أَخْفَتَ زَأْرُهُ فَمَجَمَجَ تَعْرِضاً وَقَدْ كَانَ صَرَحاً⁽³⁾

ومنه (اكفهر) في قوله: [الطويل]

وَلَمَّا اكْفَهَرَ الأَمْرُ أَعْجَلَتْ أَمْرَهَا

فَأَلْقَتْ وَلَيْدَ الْكُفْرِ وَهِيَ لَهُ مَهْدُ⁽⁴⁾

المبحث الثالث - صوغ المضارع

يصاغ الفعل المضارع من الرباعي بضم أوله، وكسر ما قبل الآخر، أما الثلاثي والخماسي والسداسي فيكون بفتح أوله.

أما الحرف قبل الأخير، ففي الثلاثي يكون على النحو الذي ذكرته آنفا عند الحديث عن

(¹) انظر: شرح الشافية 1 / 113 .

(²) الديوان ص 83 ، الميثاء: الأرض السهلة الطيبة، يتنصخ: يشتد فورانه، يقول: إن جيش المعز في أرض سهلة طيبة تروي المسك بالخمير .

(³) الديوان ص 78 ، اطلخم: أظلم، أخفت: خفض، وأخفى، مجمع في حديثه: لم يبينه، التعريض ضد التصريح.

(⁴) الديوان ص 107 ، المعنى: لما أظلم الأمر أعجلت قلعة كتامة التي أخذها جعفر بن علي أمرها، فألقت وليد الكفر - أي صاحبها .

أوزان الفعل المجرد الثلاثي.

أما الخماسي والسداسي فيكون بكسر ما قبل الآخر ما لم يكن ماضيه مبدوءاً بالتاء، فإن بديء بها الماضي كان مضارعه مفتوحاً ما قبل آخره.

ومما جاء في الديوان من الأفعال المضارعة المصوغة من الثلاثي والرباعي والخماسي الأفعال الواردة في قوله في رثاء والده جعفر بن علي: [أخذ الكامل]

فَلَسَوْفَ يُسْنِلُهَا وَيَنْفَطِرُ	وَلَيْتَ سَرَى الْفَلَكَ الْمُدَارُ بِهَا
مَا قَدْ حَوَّثَهُ فَهِيَ تَفْتَحِرُ	وَلَقَدْ نَزَلَتْ بَنِيَّةٌ عَلِمَتْ
فَتَحَجُّ نَاسِكَةً وَتَعْنَمُ	تَغْدُو عَلَيْهَا الشَّمْسُ بَارِغَةً
مِمَّا تَرَاوَحُهَا وَتَبْتَكِرُ ⁽¹⁾	وَتَكَادُ تَذْهَلُ عَنْ مَطَالِعِهَا

فكل من (يُسْلِمُ)، و(تُرَاوِحُ) مضارع لفعل ماضٍ رباعي، وهو (أَسْلَمَ)، و(رَاوَحَ)، وهو ثلاثي مزيد بحرف، ومن ثم جاء مضارعه بضم الأول، وكسر ما قبل الآخر.

وكل من (تَغْدُو)، و(تَحَجُّ)، و(تَذْهَلُ) مضارع لفعل ماضٍ ثلاثي، وهو (غَدَا)، و(حَجَّ)، و(ذَهَلَ)، لذا جاء مضارعه مفتوح الأول، وضمت عين الأول؛ لأن لامه واو، وفتحت عين الثالث؛ لأنها حرف حلق، غير دال على المفاخرة، ولم يشتهر بكسر أو بضم.

أما عين (حَجَّ) فقد كسرت في المضارع شذوذاً، والقياس ضمها؛ لأن الفعل (حَجَّ) ثلاثي مضاعف متعدي.

وكل من (يَنْفَطِرُ)، و(يَفْتَحِرُ)، و(تَعْتَمِرُ)، و(تَبْتَكِرُ) مضارع لفعل ماضٍ خماسي غير مبدوء بتاء، وهو (انْفَطَرَ)، و(افْتَحَرَ)، و(اعْتَمَرَ)، و(ابْتَكَرَ)، ومن ثم فتح أوله، وكسر ما قبل آخره.

(1) الديوان ص 168، ينفطر: ينشق، البنيّة: القبر.

المبحث الرابع

توكيد الفعل المضارع بإحدى النونين.

نون التوكيد هي حرف مبني لا محل له من الإعراب، يدخل على فعل الأمر، والفعل المضارع لتوكيدهما، وهي نوعان: خفيفة مبنية على السكون، وثقيلة مبنية على الفتح، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمَرَهُ لِيُسْجَنَ وَلِيَكُونَ مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾⁽¹⁾.

((ويؤكد بهما الأمر مطلقاً من غير شرط؛ لأنه مستقبل دائماً وسواء في ذلك الأمر بالصيغة نحو: (قومن)، والأمر باللام نحو: (ليقومن زيد) - بكسر اللام، والدعاء نحو:

فَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا⁽²⁾)

ولا يؤكد بهما الماضي لفظاً ومعنى مطلقاً؛ لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي المضي))⁽³⁾.

وتوكيد فعل الأمر بنوني التوكيد مطلقاً جائز، أما الفعل المضارع غير المقرون بلام الأمر فله خمس حالات: «إحداها: أن يكون توكيده بهما واجباً وذلك إذا كان: مُثَبَّتاً مُسْتَقْبَلاً جواباً لِقَسَمٍ غير مفصول من لامه بفاصل نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾⁽⁴⁾، ولا يجوز توكيده بهما إن كان مَنفِيّاً نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ﴾⁽⁵⁾؛ إذ التقدير: لا تفتو، أو كان حالاً كقراءة ابن كثير⁽⁶⁾: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁷⁾، وقول الشاعر: [المقارب]

يَمِيناً لَأُبْغِضُ كُلَّ أَمْرٍ⁽⁸⁾

⁽¹⁾ يوسف: 32 .

⁽²⁾ جزء من حديث لرسول الله ﷺ قاله يوم الأحزاب، وهو: ((لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا فَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَثَبَّتْ الْأَقْدَامَ إِنَّ لَاقِيَنَا إِنَّ الْأَلَى قَدْ بَعَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبِينَا))، انظر: صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب: الطيب للجمعة، حديث رقم (2837) .

⁽³⁾ شرح التصريح على التوضيح 2 / 203 .

⁽⁴⁾ الأنبياء: 57 .

⁽⁵⁾ يوسف: 85 .

⁽⁶⁾ وقراءة الجمهور: (لا أقسم)، انظر: حجة القراءات ص 735 .

⁽⁷⁾ القيامة: 1 .

⁽⁸⁾ صدر بيت، وعجزه: يُزْخَرِفُ قولاً ولا يفعلُ، ولا تعرف نسبته، انظر: شرح الشواهد للعيني 3 / 215 ، وأوضح المسالك 4 / 95 .

أو كان مفصلاً من اللام مثل: ﴿وَلَيْنُ مَتْمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لِأَلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾⁽¹⁾، ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾⁽²⁾.

والثانية: أن يكون قريباً من الواجب، وذلك إذا كان شرطاً لإن المؤكدة بما نحو: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ﴾⁽³⁾، ﴿فَأِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾⁽⁴⁾، ﴿فَأِمَّا تَرِينَّ﴾⁽⁵⁾.

ومن ترك توكيده قوله: [البسيط]

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ⁽⁶⁾

وهو قليل وقيل: يختص بالضرورة.

الثالثة: أن يكون كثيراً وذلك إذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ

غَافِلًا﴾⁽⁷⁾، وقول الشاعر: [البسيط]

هَلَّا تَمَنَّيْنَ بَوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ⁽⁸⁾

وقول الآخر: [الطويل]

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُنَقَى تَرِينَنِي⁽⁹⁾

وقوله: [الكامل]

أَقْبَعَدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً⁽¹⁰⁾

الرابعة: أن يكون قليلاً، وذلك بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تسبق بإن

⁽¹⁾ آل عمران: 158 .

⁽²⁾ الضحى: 5 .

⁽³⁾ الأنفال: 58 .

⁽⁴⁾ الزخرف: 41 .

⁽⁵⁾ إبراهيم: 42 .

⁽⁶⁾ صدر بيت ، وعجزه: فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شَيْمِي، ولا تعرف نسبته، انظر: شرح الشواهد للعيني 3/ 216 ، وأوضح المسالك 4/ 97 .

⁽⁷⁾ مريم: 26 .

⁽⁸⁾ صدر بيت ، وعجزه: كما عَهْدَتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ، ولا يعرب قائله، انظر: شرح الأشموني، وبأسفله شرح الشواهد للعيني 3/ 213 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 4/ 99 .

⁽⁹⁾ صدر بيت، وعجزه: لكي تعلمي أنني امرؤ بك هائم، ولا يعرف نسبه، انظر: شرح الشواهد للعيني 3/ 213 ، وأوضح المسالك 4/ 100 .

⁽¹⁰⁾ ذكر سيبويه أنه ل (مَقْع)، ولا تعرف تنمته، انظر: الكتاب 3/ 514 ، وشرح الأشموني 3/ 214 .

كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾⁽¹⁾ وكقولهم : [الطويل]

وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا⁽²⁾ ، وقال : [الطويل]

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثٌ⁽³⁾

الخامسة : أن يكون أقلّ وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير (إمّا) كقوله : [السريع]

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَغْلَمًا⁽⁴⁾

وكقوله : [الكامل]

مَنْ تَتَقَفَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِإِيْبٍ⁽⁵⁾ ((⁽⁶⁾).

وقد جاء في الديوان تأكيد المضارع بالنون الثقيلة ، وكان واجبا في مواضع ، وجائزا مع الكثرة في مواضع أخرى .

أما الواجب ففي قول ابن هانيء : [الكامل]

فَلَتَأْخُذَنَّ مِنَ الزَّمَانِ حَمَامَةً
وَلَتَذْفَعَنَّ إِلَى الزَّمَانِ غُرَابًا⁽⁷⁾

وقوله : [البسيط]

لَأَعْرِقَنَّ زَمَانًا رَابَ حَادِثُهُ
إِذَا اسْتَمَرَ فَأَلْقَى بِالْمَقَالِيدِ⁽⁸⁾

(1) الأنفال: 25 .

(2) يقول العيني: كل من ذكر هذا من الشراح قال: وقولهم، أي: وقول ضاربي الأمثال: (ومن عضة)، وليس كذلك، فإنه بيت شعر، والدليل على ذلك قول الجوهري: ((الشكير: ما ينبت حول الشجر من أصلها، قال الشاعر: (ومن عضة... إلخ)، وهذا مثل يضرب لمن كان أصلاً يُنَزَع منه ما يشببه))، وهذا عجز بيت، وصدره: إذا مات منهم ميّت سرق ابنه، انظر: شرح الشواهد للعيني 3/ 217 ، وقد وقع صدرا لبيت آخر، عجزه: قديما وَيُقْتَطُ الزَّيَادُ مِنَ الزَّيْدِ، انظر: خزانة الأدب 4/ 23 .

(3) صدر بيت، وعجزه: إذا ساقَ مما كنتَ تجمعُ مَعْنَمًا، وهو لحاتم الطائي، والضمير في (به) يعود على المال المذكور قبل هذا البيت، انظر: ديوانه ص 44.

(4) صدر بيت، وعجزه: شيخاً على كرسيه مَعْمَمًا، وهو لأبي حيان الفقعسي كما ذكر العيني في شواهد 3/ 218 ، ونسب لابن جبابة اللص، وعبد بني عبس، والعجاج، ومساور العبسي، انظر: الكتاب 3/ 516 ، والضمير في (يحسبه) يعود على الحبل الذي يصفه.

(5) صدر بيت لبنت مرة بن عاهان، وعجزه: أبداً وقتل بني قُتَيْبَةَ شافي ، انظر: الكتاب 3/ 516 ، وشرح شواهد العيني 3/ 220 ، والرواية فيهما: (يُتَقَفَنُ) .

(6) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 4/ 96 ، وما بعدها .

(7) الديوان ص 50 ، كنى بالحمامة عن الشعر الأبيض، وكنى بالغراب عن الشعر الأسود، أي أن الدهر يأخذ من الإنسان الشعر الأسود، ويعطيه الشعر الأبيض.

(8) الديوان ص 90 .

فاللام في (لتأخذن)، و (لأعرقن) واقعة في جواب قسم محذوف، ولم يفصل بينها وبين الفعل المضارع المثبت الدال على المستقبل فاصل، لذا أكد الفعل بالنون وجوبا. وتجدر الإشارة إلى أن وجوب تأكيد الفعل بالنون هنا بالشروط المذكورة هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فإنهم أجازوا حذف النون اكتفاء باللام⁽¹⁾.

وأما تأكيد الفعل المضارع بنون التوكيد جوازا ففي قول ابن هانيء: [أخذ الكامل]

هَلْ يَنْفَعُنِي عِرٌّ ذِي يَمَنِ وَحُجُولُهُ وَالْيُمْنُ وَالْغُرْرُ⁽²⁾

وقوله: [الكامل]

هَلْ يَنْفَعُنِي إِنْ حَرَصْتُ عَلَيْكُمْ فَآتَى عَلَى الْمَقْدَارِ مَنْ لَمْ يَحْرُصِ⁽³⁾

وقوله: [الكامل]

لَا يُبْعِدَنَّ اللَّهُ إِلَّا مَعْشَرًا أَضْحَوْا عَلَى الْأَصْنَامِ عُكْفَا⁽⁴⁾

وقوله: [الطويل]

لَا يُعْدِمَنَّ اللَّهُ عَبْدَكَ نَصْرَهُ فَمَا زَالَ مَنْصُورَ الْيَدَيْنِ مُظْفَرًا⁽⁵⁾

وقوله: [الرجز]

لَا تَجْزِينَ الْبِرَّ بِالْعُقُوقِ وَاعْنَنَّ عَنِ الْعَدُوِّ بِالصَّدِيقِ⁽⁶⁾

وقوله في مدح المعز: [الكامل]

لَا تَسْأَلَنَّ عَنِ الزَّمانِ فَإِنَّهُ فِي راحَتِكَ يَدُورُ كَيْفَ تَشَاءُ⁽⁷⁾

فالفعل المضارع في هذه الأبيات وقع بعد أداة تقييد الطلب، وهو يتمثل في الاستفهام كما البيت الأول والدعاء كما في البيت الثالث والرابع، والنهي كما في البيت الخامس والسادس، ومن ثم

(1) انظر: الجنى الداني ص 142 ، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 4 / 96 .

(2) الديوان ص 166 ، الحجول جمع حَجَل، وهو البياض في قوائم الفرس، الغرر جمع غرة، وهي البياض في جبهة الفرس، وربما أراد بحجوله وعرر أيامه المحجلة: المشهورة.

(3) الديوان ص 183 ، أتى على المقدار: أنفذ ما قدر له.

(4) الديوان ص 204 .

(5) الديوان ص 144 ، يخاطب الشاعر هنا المعز، فيقول: لا يعدم الله عبدك - أي القائد جوهر - نصره.

(6) الديوان ص 239 .

(7) الديوان ص 18 .

أكد الفعل بالنون جوازا، وهو كثير في مثل هذه الحالة.

ويمكن من خلال ما سبق القول بأن فائدة نون التوكيد في الأبيات السابقة تتمثل في الآتي:

1- تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فبدلاً من كونه يحتمل الحال والاستقبال، أصبح لا

يحتمل إلا دلالة زمنية واحدة هي الاستقبال؛ لأن نون التوكيد تختص بالمستقبل فقط.

2- تأكيد الفعل المضارع، حيث تكون نون التوكيد «برغم اختصارها البالغ بمنزلة القسم،

وبمنزلة قول المتكلم: إني أؤكد كلامي، وأتشدد في أن تنفذ مضمونه في المستقبل، وأحرص على

أن تصدقه، أو بمنزلة تكرار ذلك الكلام، وإعادته لتحقيق الغرض السالف» (1)، وقد ذهب الخليل

إلى أنك «إذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدّ توكيداً» (2).

المبحث الخامس حذف إحدى التاءين من المضارع.

«إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف أحدهما نحو "تبين العبر" وأصله

تتبين الأولى تاء المضارع والثانية تاء تفعّل، وعلة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع التائين، ولم

يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع، عدلوا

إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين» (3).

وتعذر الإدغام في المضارع إنما يكون في الابتداء، فيلجأ حينئذ إلى التخفيف بحذف إحدى

التاءين .

أما إن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين، نحو قراءة البرزي عن ابن كثير (4):

﴿ولا تَيَمَّمُوا﴾ (5)، ﴿ولا تَبَرَّجْنَ﴾ (6) - لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة

الوصل (7)، كما يجوز أيضاً حذف إحدى التاءين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نارا تلظى

﴿(8)، و﴿ولقد كنتم تمنون﴾ (9).

(1) النحو الوافي 4 / 168 .

(2) الكتاب 3 / 509 .

(3) انظر: توضيح المقاصد والمسالك للمراي 6 / 113 .

(4) هذه القراءة بتشديد التاء، ومد الألف قبلها، وذلك بإدغام التاء الأولى في الثانية، لأن الأصل: (ولا تتيمموا)، (

ولا تتبرجن)، وقراءة الجمهور: (ولا تَيَمَّمُوا)، و(ولا تَبَرَّجْنَ) - بحذف إحدى التاءين، انظر: إتحاف

فضلاء البشر ص 164 .

(5) البقرة: 267 .

(6) الأحزاب: 33 .

(7) انظر: السابق 6 / 112 .

(8) الليل: 14 .

(9) آل عمران: 143 .

وقد اختلفوا في التاء المحذوفة، هل هي الأولى أو الثانية، فمذهب سيبويه والبصريين⁽¹⁾ أن المحذوف التاء الثانية؛ لأن الاستئصال بها حصل، ولأن الأولى دالة على المضارعة، وقد رجحه ابن هشام⁽²⁾، ومذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى، ونقله غيره عن الكوفيين⁽³⁾.

وهذا الحذف كثير جداً⁽⁴⁾، كما في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾⁽⁵⁾، ﴿لَا تَكَلِّمْ نَفْسَ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾⁽⁶⁾، ﴿تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ﴾⁽⁷⁾.

وقد ورد في الديوان حذفها كثيراً، تخفيفاً، كما في قوله: [الكامل]

لِلَّهِ مَحْنِيَّةٌ وَلَا جَزَعَاءُ اللَّهُ إِحْدَى الدُّوَحِ فَارِدَةٌ وَلَا
دُونِي وَلَا أَنْفَاسِي الصُّعْدَاءُ بَانَتْ تَنَّى لَا الرِّيَّاحُ تَهْزُهَا
فَقَتْمِيْدُ فِي أَعْطَافِهَا الْبُرْحَاءُ⁽⁸⁾ فَكَأَنَّمَا كَانَتْ تَذَكَّرُ بَيْنَكُمْ

فالأصل: تنتنى، وتذكر، ولكنه حذف إحدى التاءين تخفيفاً.

وكما في قوله: [أخذ الكامل]

لَا الصَّافِنَاتُ الْجُرْدُ وَالْعَكْرُ⁽⁹⁾ فَقَفُّوا تَصَرَّجَ ثُمَّ أَنْفُسَنَا
فالأصل: (تَنْصَرِّجُ)، وكما في قوله يمدح المعز: [الكامل]
مَا تَسْتَبِينَ الْأَرْضُ أَنَّكَ بَارَزُ إِلَّا إِذَا رَأَتْ الْجِبَالَ تَزَلُّزُ⁽¹⁰⁾
فالأصل: (تَنْزَلُّزُ)، وكما في قوله: [الكامل]

⁽¹⁾ انظر: شرح الأشموني 4 / 351 .

⁽²⁾ انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 4 / 410 .

⁽³⁾ انظر: شرح الأشموني 4 / 351 .

⁽⁴⁾ انظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 6 / 113 .

⁽⁵⁾ الأنعام: 152 .

⁽⁶⁾ هود: 105 .

⁽⁷⁾ القدر: 4 .

⁽⁸⁾ الديوان ص 10، الدوح: الشجر العظيم، محنية: منحرج الوادي، الجرعاء: رملة مستوية لا تثبت شيئاً، الصعداء: التتفس الطويل، البرحاء: المشقة، والبيئ: الوصل.

⁽⁹⁾ الديوان ص 168، تَمَّ: هناك عند قبر والدته جعفر بن علي، العكر: الواحدة عكرة، وهي القطعة من الإبل.

⁽¹⁰⁾ الديوان ص 286 .

هَلْ زَلَّتِ الْأَقْدَامُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا أَمْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَهِيَ تَأْمَلُ⁽¹⁾

فالأصل: وهي تتأمل، وكما في قوله في مدح القائد جوهر: [الطويل]

فَلَاخَ لَهَا مِنْ وَجْهِهِ الْبَدْرُ طَالَعَا وَفِي خَدِّهِ الشَّعْرَى الْعَبُورُ تَطَّلَعُ⁽²⁾
فالأصل: (تتطلع).

تعقيب

يتضح مما سبق أن ابن هانيء كان يوظف الأبنية الصرفية المختلفة للفعل في أداء ما يريده من معانٍ؛ وكان يضع كل بنية في الموضع الذي يناسبها، بحيث يمكن لمحلل النص من خلال سياق البيت أن يحدد معنى ما تحمله البنية الصرفية للفعل التي قد تحمل أكثر من معنى، كما رأينا ذلك في أوزان الفعل المزيد، كما اتضح أهمية تحديد الباب الصرفي للفعل في تحديد معناه، كما رأينا في الفعل (تَفْخُرُ) من قول ابن هانيء: (والأرض كادت تَفْخُرُ السبعَ العلى)، حيث بينا أن الفعل من باب (فَخَرَ - يَفْخُرُ) الذي معناه المفاخرة.

كما اتضح أيضا أن ابن هانيء يستخدم أحيانا ما خالف القياس، كاستعماله مضارع الفعل الثلاثي المضاعف اللازم (سَحَّ) في قوله: (كَرَمٌ يَسُحُّ عَلَى الْغَمَامِ) - بضم العين، وقد ورد في المعاجم هكذا بالضم، وبالكسر أيضا على القياس، كما ورد أيضا متعديا ومضارعه بالضم على القياس، لكن ابن هانيء استعمله لازما وبضم عين مضارعه، لأنه أرد معنى: يسيل، وهو يختلف عن معنى (سَحَّ) اللازم الذي مضارعه على القياس، ويختلف أيضا عن معنى (سَحَّ) المتعدي الذي مضارعه على القياس أيضا، فهو يختار البناء الذي يؤدي المعنى الذي يريده، ويتلاءم مع السياق.

(¹) الديوان ص 288 .

(²) الديوان ص 196 ، الضمير في (لها) يعود على الخيل، أي: لاح للخيل وجه القائد جوهر كأنه البدر، كما لاح خده كأنه كوكب.